

العدد إسهارا

٢٧ ذي الفعدة ١٣٧٦ الموافق ٢٠ حزيران ١٩٥٧

عمان: الخميس



صحيفة

011-01.

Oir 011-017

010-011

717-010

تعليات الادارة العرفية رقم (٦) لسنة ١٩٥٧ تعليَّات الادارة العرفية المعدلة رقم ( ٧ ) لسنة ١٩٥٧ تعليات الإدارة العرفية رقم ( ٨ كسنة ١٩٥٧ تعليمات الادارة العرفية رقم ( ٩ ) لسنة ١٩٥٧ تعليَّات الادارة العرَّفية المعدلة رقم (١٠)



يىلىنىڭ ئىللىنىڭ ئىل ئىللىنىڭ ئى

منزلغ ۲۲۷

### مذكرة دعوى

صادرة من محكمة حقوق صلح عمان

-اسم المدعي عليه وشهرته ومحل اقامته : الجندي المرجج يوسف سعود ممل الرياض مجهول الاقامه يقتضي حضورك لمحكمة حقوق صلح عمان يوم الثلاثاء الواقع في ١٦ /٧/١٥٧ الساعة السابعة والنصف صباحا للنظر في المدعوى التي اقامها عليك النائب العام ، فاذا لم تحضر او ترسل وكيلا عنك تجري محاكمتك غيابيا

#### مناكرة دعوى

صادرة من محكمة الحقوق الصلحية بعان

اسم المدعى عليه وشهرته ومحل اقامته الجندي المر مج تجه أرباط الزياد ـ مجهول الاقامه . يقتضي حضورك لمحكمه حقوق صلح عمان يوم الثلاثاء الواقع ٥٥٧/٧/١٦ الساعه ٧٥٣٠ صباحاً زواليه للنظر الدعوى التي اقامها عليك النائب العام فاذا لم تحضر ولم ترسل وكيلا عنك تجري محاكمتك غيابياً





100

## خق وطبين لللك كمرى الميكة للأرونية المفتحية

بعد الاطلاع على الفقرة ( ٧ ) من المادة (١٢٥) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٦/٦/١٩ نصدر ارادتنا بوضع التعليات التالية :—

### تعليات الادارة العرفية

رقم ( ۲ لسنة ۱۹۵۷

- المادة ١ --- يطلق على هذه التعليبات اسم ( تعليات الادارة العرفية رقم (٦) لسنة ١٩٥٧ ) ويعمل بهــا ص تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .
- المادة ٧ اذا لم يتيسر الفبض على اي شخص متهم باية جريمة او مخالفة منصوص عليها في المادة ( ٨ ) من تعليات الادارة العرفية رقم ( ١ ) لسنة ١٩٥٧ او فر بعد الفبض عليه تجري التعقبات والتحقيقات والمحاكمات محقه امام المحكمة العرفية العسكرية غيابا .
- المادة س \_ قبل البدء بالاجراءات المبينة في المادة الثانية يجب ان نعلق ورقة التكليف بالحضور على محل اقامة انتهم الإخير وان تنشر صورتها في احدى الجرائد المحلية وان تذاع من محطة البث اللاسلكية ان امكن ، ويقوم التعليق والنشر والاذاعة مقام التبليغ ، فاذا لم يحضر المتهم خلال سبعة ايام من تاريخ هذا التبليخ باشر بالاجراءات المذكورة في المادة الثانية .
- المادة ٤ (٦) يجوز للمحكمة العرفية العسكرية في أي وقت قبل اوبعد تعليق ورقة التكليف بالحضور المبحوث عنها في المادة (٣) ان نصدر أمراً بالحجز على الاموال المنقولة وغير المنقولة العسائدة للمتهم.
- ب) تبقى الاموال المحجوزة تحت تصرف الحكومة ولا تباع قبل مضي ستة أشهر من تاريخ اعلان الحكم الغيابي الا اذا كانت معرضة للعطب او اذا رأت المحكمة ان بيعها يعود علىصاحبها بالمنفعة .
- ج) اذا حضر المتهم الذي حجزت امواله من تلقاء نفسه او اذا قبض عليه وأحضر امام المحكمة العرفية العسكرية خلال سنتين من تاريخ الحجز فترد اليه تلك الاموال او الثمن الذي بيعت به او صافى ثمن المبيع وما بني من الاموال المحجوزة بعد خصم جميع مصاريف الحجز واي مبلغ آخر حكمت به علية المحرفية العرفية العسكرية .

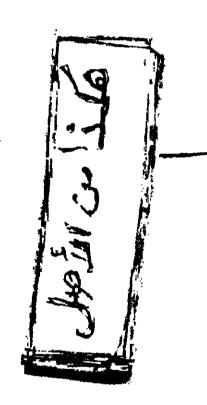
المادة ٥ – تحكم المحكمة العرفيـة العسكرية بعد تلاوة اوراق التحقيق واستاع الشهادات وطلبات واقوال المدعي العام العسكري والمدعي بالحقوق المدنية في الجريمة المسندة للمتهم وفى التضمينات الناشئة منها ويعلن هذا الحكم فوراً حسب الطريقة المبينة في المادة الثانية .

- المادة ٣ ـــ ينفذ الحكم المتعلق بالتضمينات فوراً من قبل انحكمة العرفية العسكرية على أن يقدم المحكموم له كفيلا لمدة ستة اشهر تبدأ من تاريخ اعلان الحكم ويستثنى من هذه الكفالة الحكومة فيا اذا كانت هي الحكوم لها بالتضمين .
- المادة ٧ اذا حضر المحكوم عليه غياباً أو قبض عليه خلال مدة ستة أشهر من تاريخ اعلان الحكم الغيابي عليسه حسب المادة الخامسة يعاد النظر في الحكم المذكور من قبل المحكمة العرفيه العسكرية بعد اجراه المحاكمة حسب المادة (١١) من تعليبات الادارة العرفية رقم (١) لسنة ١٩٥٧
- المادة ٨ ـــ اذا اسفرت النتيجة بعد اعادة النظر عن تأييد الحكم السابق فلا يرد شيء من التضمينات الى المحــكوم عليه واذا اسفرت عن براءته فيحكم باعادة التضمينات اليه كليا او جزئيا حسب درجة مسؤوليته عن الاضرار التي نجمت عن اعماله ·
- المادة و اذا توفي المحكوم عليه غيابا خلال مدة المئة اشهر السابق ذكرها فلورثنه خلال المدة الباقية منها النفي الفقرة الحكمية المختصة بالتضمينات وللمحكمة العرفية العمكرية ان تقرر ما يترامى لها .

1904/7/17

الحدين بن لملار

رئيس الوزراء نائب رئيس الوزراء وزبر الداخلية وزير الدفاع والصحة ووزير الحارجية والاشفال العامة والعدليه وألشؤون الاجتماعية ابراهبم هاشم شمير المرناعي فلاح المدادحة سليمان عبد الرزاق طوقان وزير الاقتصاد الوطي وزير المالية وزير الزراعة والانشاء والتعمير والزبية والنطام خلوصي الخبري والمواصلات انسطاس حنانيسا عاكف الفايز



## نى داھين للفال ممرو (لمستركل للادونية للهمية

بعد الاطلاع على الفقرة (٢) من المادة (١٢٥) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٧/٦/١٩ نصدر ارادتنا بوضع التعليات التالية :ــ

#### تعلمات الادارة العرفية المعدلة

رقم (۷) لــئة ۱۹۵۷

المادة ١ ـــ يطلق على هذه التعليات اسم (تعليات الادارة العرفية المعــدلة رقم (٧) لسنة ١٩٥٧) وتقرأ مــع تعليات الادارة العرفية رقم (١) لسنة ١٩٥٧ المشار اليها فيا يلي بالتعليات الاصلية كنعليات واحــدة ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرشمية .

المادة ٧ ــ تعدل المادة (٦) من التعليات الاصلية باضافة الفقرة (ب) التالية اليها بعد ترقيم الفقرة الاصلية بحرف (أ).
( ب ـ بالاضافة الى ما جاء في الفقرة (أ) تشكل في المملكة محكمة عرفية عسكرية ثالثة نحاكمة الاشتخاص الذين يساقون اليها من قبل المدعي العام العسكري تمارس وظائفها وصلاحياتها الوارد ذكرها في المادة (٨) وغيرها من التعليات العرفية في أي مكان في المملكة وتتألف المحكمة المذكورة من رئيس وعضوين وتقوم بوظيفة الادعاء العام لديها مدع عام عسكري يعينهم جميما الحاكم العسكري العام وفقاً لمنطوق المادة السابعة ).

1904/7/19

الحسين به لملال

وزير الدفاع والعبحة وزير الداخلية والاشغال نائب رئيس الوزراء وليس الوزراء والشؤون الاجتماعية العامة والعدلية ووزير الخارجية الراق طوقان فلاح المدادحة سمير الرفاعي ابراهم هاشم

وزيرالزراعة والانشاء وزير المالية والمواصلات وزير الاقتصاد الوطني والتعمير والتعليم ماكف الفايز انسطاس حنانيا خلوصي الحدي

### نى دۇسىن لىلىك مىرى دۇلىكىدلىلادەنىد دھىمىة

بعد الاطلاع على الفقرة (٢) من المادة ١٢٥١) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٧/٦/١٩ نصدر ارادتنا بوضع التعليمات النالية :ــ

### تعليات الارارة العرفية

رقم (۸) لسنه ۱۹۵۷

المادة 1 -- يطلق على هذه التعليات اسم ( تعليات الادارة العرفيـة رقم (٨) لسنة ١٩٥٧ ) ريعمل بها من تاريخ نشرها في الحريدة الرسمية .

المادة ٧ ـــ تشكل في المملكة الاردنية الهاشمية محكمة عرفية عسكرية خاصة قوامها رئيس وعضوان من ضباط الجيش العربي الاردني تقوم بوظيفة الادعاء العام لديها هيئة تحقيق خاصة ويعين قضاة المحكمة وأعضاء هيئة التحقيق من قبل وزير الدفاع .

المادة ٣ — ان المحكمة العرفية العسكرية الحاصة المذكورة في المادة السابقة عي صاحبة الصلاحية في محاكمة جميع الاشخاص الذين اشتركوا في مؤامرة الاعتداء على حياة جلالة الملك حسين بن طلال أو قل نظام الحكم في المملكة أو التآمر على سلامة الدولة وأمنها الداخلي أو الحازجي قبل صدور هذه لتعليات وكل من حرض أو ساعد على ارتكاب أي من الجرائم السابق ذكرها أو حاول ارتكابها أو حاول حمل غيره أو تحريضه أو تشويقه على ارتكابها أو ساعد باية صورة كانت على تسهيل ارتكابها وبالعموم على كل من كانت له أي صلة بالاقدام على الجرائم المذكورة .

المادة ٤ ـــ تجري المحاكمة أمام المحكمة العرفيةالعسكرية المحاصةعلنا وبجوز للمتهم أن يوكل محامياً واحدا للدفاع عنه.

المادة ه ـــ تحكم المحكمة العرفية العسكرية الخاصة بعد ادانة المتهم بالجرم المسند اليه بالحد الاعلى للعقوبة الاشد المعينة لذلك الجرم في قانون العقوبات أو أي قانون آخر .

المادة y ـــ تطبق المحكمة العرفية العسكرية محقالمتهمينالفارين او الغائبينالاصولالمنصوص عليها في تعليات الادارة العرفية رقم y اسنة ov

المادة. ٧. -- تصدر المحكمة العرفية العسكرية الحاصة قرارها بالإجاع أو بالاكثرية ولا بكون فابلا للطعن أو المراجعة أمام أية محكمة أخرى أو أي مرجع آخر



المادة ٨ – لا ينفذ حكم الاعدام ما لم يقترن بتصديق جلالة الملك وفقاً لاحكام الدستور .

1904/1/19

الحسين بن طيول

خلوصي الخيري

رئيس الوزراء نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية وزير الدفاع والصحة ووزير الخارجية والاشغال العامة والعدلية والشؤون الاجتاعية ابراهيم هاشم سمير الرفاعي فلاح الدادحه سليان عبد الرزاق طوقان وزير الاقتصاد الوطني وزير الماليــة وزير الزراعــة والنزبية والتعليم والمواصلات والانشاء والتعمير

عاكف الفايز

انسطاس حنانيا

نحى دا طبين للسُل مُمْرُو لِلمِمْدَ للأدوية الْفَاتَمية

بعد الاطلاع على الفقرة ( ٧ ) من المادة ( ١٢٥ ) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٧/٦/١٩ نصدر ارادتنا بوضع التعليات التالية :

تعليات الادارة العرفية

رقم (٩) لسنة ١٩٥٧

المادة الله على على عله العمليات امم ( عمليات الادارة العرفية رقم (٥) لسنة ١٩٥٧ ) ويعمل بها من تاريخ نضرها في المفريدة الرحمية

المادة ٢ ـــ اعتباراً من تاريخ العمل بهذه التعليات ولمدة ثلاثة أشهر لا ينعقد مجلس الامة لاي سبب كان.

1904/7/19

الحسين بن لحلال

وزير الدفاع والصحة وزير الداخلية نائب رئيس الوزرا، رئيس الوزرا، والشؤون الاجتماعية والاشفال العامة والعدلية ووزير الخارجية سليان عبد الرزاق طوقان فلاح المدادحه سمير الرفاعي ابراهيم هاشم

وزير الزراعة وزير المالية وزير الاقتصاد الوطني والإنشاء والتعمير والمواصلات والتربية والتعليم عاكف الفايز السطاس حنانيا خلوصي الحيري

<del>,00</del>0

# خى دۇھىيەتداللىكى كى كىرىمىكىداللادەنيە (ھەتىمة

بعد الاطلاع على الفقرة ( ۲ ) من المادة ( ۱۲۰ ) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٧/٦/١٩ نصدر ارادتنا بوضع التعليات التالية :

تعليات الادارة العرفية المعدلة

رقم (۱۰) لسنة ۱۹۵۷

المادة ١ -- يطلق على هذه التعليات اسم ( تعليات الادارة العرفيةالمعدلةرقم ( ١٠ ) لسنة ١٩٥٧) وتقرأ مسع تعليات الادارة العرفية رقم ١ لسنة ١٩٥٧ المشار اليها فيا يلي المتعليات الاصلية كتعليات واحدة ويعمل بهسا من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

